https://doi.org/10.61353/ma.0180403

((قراءات أمنية))
العراق بين مطرقة الإرهاب وسندان المخدرات
مسيرة النصر وتحديات المرحلة الراهنة

الفريق الدكتور ثامر محمد إسماعيل الحسيني
قائد فرقة الرد السريع / وزارة الداخلية

المقدمة

اسمحوا لي قبل البدئ أن أعود بالتاريخ إلى العام 2014، وهي فترة تمثل واحدة من أحلك الفصول في تاريخ العراق الحديث آنذاك، إذ شهدت بلادنا تصاعدًا في الأيديولوجيات المتطرفة، ما أدى إلى موجة من العنف وعدم الاستقرار الذي هز أسس دولتنا، حيث تعرضت البنية السياسية والأمنية للعراق لأكبر التحديات، ولكن برغم كل هذه الصعاب، وقف العراق شامخًا، فمن خلال قواتنا الباسلة – التي تضم وزارة الدفاع، وجهاز مكافحة الإرهاب، والحشد الشعبي، ورجال وزارة الداخلية، وبدعم من المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف، وبمساندةٍ دولية من الدول الجوار والصديقة، حاربنا ببسالة ضد تنظيم داعش الإرهابي وحققنا النصر المؤزر، وأن ما تحقق يعكس صمود العراق والتزامه الدائم بسيادته، فهذا النصر ليس مجرد إنجاز عسكري؛ بل هو شهادة على الروح القوية للشعب العراقي.

لقد تعلمنا دروسًا ثمينة من هذه التجارب، واليوم، برزت وزارة الداخلية العراقية كقوة رائدة في مكافحة التهديدات الأمنية التقليدية والناشئة، ولم يكن هذا التحول قد جرى بين ليلة وضحاها، بل كان نتيجة للجهود المستمرة والعزيمة، وبتوجيه من الرؤية الاستراتيجية لرئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة، السيد محمد شياع السوداني.

وفي مواجهة أحد أخطر التهديدات التي تواجه أمتنا – الإرهاب المدعوم بالمخدرات – قمنا بتطوير نهج علمي شامل، مبني على الخبرات المتراكمة لقواتنا الأمنية، وهو نهج يتماشى والبرنامج الاستراتيجي للعراق في مكافحة المخدرات مع التفويض الدولي الذي حددته الأمم المتحدة من خلال قرارات مجلس الأمن

أن الفقرات الآتي ذكرها ستلخص حقائق بشأن تدابير العراق ضد الاتجار بالمخدرات المرتبط بتمويل الارهاب:

أولاً: المخدرات: من المخاطر الداخلية إلى تمويل الإرهاب – أين يقف العراق من هذه الأزمة؟

إن تفشي ظاهرة المخدرات لم تعد مشكلة محلية مقتصرة على العراق، بل باتت معضلة عالمية تعصف بكل الدول، ومنها العراق.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0180403

ولقد ساهمت الأحداث العصيبة التي مر بها وطننا الحبيب في السنوات الأخيرة في تسهيل انتشار هذه الآفة، إذ تصاعدت نسبة المتعاطين، لكن المخاطر الأمنية المرتبطة بالمخدرات لا تقتصر على التعاطي فقط، فالعراق بفضل موقعه الجغرافي الاستراتيجي، أصبح معبرًا رئيسًا لتهريب المخدرات بمختلف أنواعها، ووفق الطرق التالية:

1. تُهرب مادة الكريستال من أفغانستان، مجتازةً بذلك الأراضي الإيرانية، ثم تصل إلى العراق، إذ تستكمل رحلتها لتصل إلى سوريا والأردن.
2. أما الأفيون، فإن مصدره أيضًا أفغانستان، إذ يعبر الأراضي الإيرانية، وينتهي تهريبه في العراق، مما يجعله المستهلك الأبرز لهذه المادة مقارنة بدول الجوار.
3. بالنسبة لمادة الحشيش، فإنها تنطلق من باكستان، تعبر الحدود الإيرانية، ومن ثم تصل إلى الكويت والعراق، كما يتم تهريب الحشيش من لبنان إلى سوريا قبل أن تستقر وجهتها النهائية في العراق، المستهلك لهذه المادة.
4. الكبتاجون، تصل من لبنان إلى سوريا، ومنها إلى شمال وجنوب العراق، من ثم تهرب المادة من شمال العراق إلى إيران، ومن الجنوب إلى الأردن، السعودية، والكويت.
5. أخيرًا، الهيروين، الذي يبدأ رحلته من الحدود الأفغانية، مرورًا بالأراضي الإيرانية، وصولًا إلى العراق، لتنتهي رحلته في تركيا.

ثانيا: العلاقة بين تجارة المخدرات والإرهاب – تمويل وتجهيز التنظيمات الإرهابية

وفقًا لتحقيقات القضاء العراقي مع المتورطين في تجارة المخدرات الذين تم إلقاء القبض عليهم، تبيّن وجود علاقة متشابكة بين تجار المخدرات والتنظيمات الإرهابية، ومن هذا المنطلق، يتضح أن تجارة المخدرات أصبحت مصدرًا رئيسًا لتمويل الأنشطة الإرهابية، بخاصة بعد فشل تلك التنظيمات في تهريب النفط وتراجع دورها في تجارة الآثار، ولقد كان الطريق الأكثر يسرًا لهذه التنظيمات هو في استغلال تجارة المخدرات لتمويل عملياتها، وفيما يلي أبرز الجوانب التي تكشف العلاقة بين الأنشطة الإرهابية وتجارة المخدرات، وفقًا لنتائج التحقيقات:

1. التمويل والتجنيد :تشكل تجارة المخدرات مصدرًا حيويًا لتمويل الأنشطة الإرهابية، إذ تعتمد هذه التنظيمات على عائدات المخدرات لشراء الأسلحة، تمويل العمليات اللوجستية، ودفع رواتب العناصر، كما يتم استغلال هذه الأموال في توسيع شبكات التجنيد، ما عزز قدرتهم على تنفيذ هجمات معقدة ومنظمة.
2. التعاون مع شبكات الجريمة المنظمة: كشفت التحقيقات أن هناك تعاونًا وثيقًا بين التنظيمات الإرهابية وتجار المخدرات، إذ وفرت هذه العلاقة بنية تحتية لوجستية، تمكن التنظيمات من نقل

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

وتوزيع المخدرات على المستويين المحلي والدولي، وفي المقابل، استفادت شبكات المخدرات من هذا التعاون بالحصول على أسلحة، حماية مسلحة، ووسائل لنقل الشحنات عبر المناطق غير المستقرة.

إن هذه العلاقة بين تجارة المخدرات والإرهاب تشكل وستظل تشكل تحديًا عالميًا معقدًا، يستدعي تعاونًا دوليًا مكثفًا لمكافحة هذه الظاهرة ومنع التنظيمات الإرهابية من استخدامها كوسيلة لتحقيق أهدافها الإجرامية.

ثالثًا: التزام العراق بقرارات مجلس الأمن في مكافحة المخدرات المرتبطة بتمويل الإرهاب

في ظل التحديات الأمنية العالمية التي نواجهها اليوم، يؤكد العراق على التزامه الراسخ بتطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة المخدرات وتمويل الإرهاب، ولقد عملنا وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم 2195 لعام 2014، الذي دعا جميع الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون الدولي لمنع استغلال الشبكات الإجرامية العابرة للحدود في تمويل الإرهاب عبر الاتجار غير المشروع بالمخدرات، ويؤكد القرار في فقرته السادسة على مسؤولية الدول التي تساهم أو تغض الطرف عن هذه الأنشطة، مع ضرورة اتخاذ تدابير صارمة ضد تمويل الإرهاب من خلال المخدرات.

وفضلا عما تقدم ذكره، يسترشد العراق أيضًا بقرار مجلس الأمن رقم 2462 لعام 2019، الذي يربط الجرائم المالية، بما في ذلك الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات، بالتمويل غير المشروع للإرهاب، وأن هذا القرار يلزم الدول بتعزيز تشريعاتها الوطنية واتخاذ التدابير الضرورية لمنع تمويل الإرهاب من مصادر غير مشروعة، بما في ذلك المخدرات.

العراق، وبكونه جزءًا من الجهود الدولية في مكافحة هذه الآفة، يؤكد التزامه بملاحقة تجار المخدرات والمتورطين في تمويل الإرهاب وفقًا لهذه القرارات الدولية، ونحن نعتبر هذه الخطوات جزءًا لا يتجزأ من مسؤوليتنا تجاه تحقيق الأمن الإقليمي والدولي.

رابعًا: الإطار القانوني لمسؤولية الدول المتورطة في تسهيل الاتجار بالمخدرات المرتبط بتمويل الإرهاب

إن القانون الدولي، وبخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988 (اتفاقية فيينا)، يوفر الإطار القانوني الذي يُلزم الدول باتخاذ الإجراءات المناسبة لمكافحة تجارة المخدرات والحد من تمويل الإرهاب، فوفقًا لهذه الاتفاقية، تتحمل الدول مسؤولية قانونية تجاه مراقبة ومكافحة جميع الأنشطة المتعلقة بالاتجار بالمخدرات على أراضيها، وضمان عدم استخدام هذه الأنشطة كوسيلة لتمويل الإرهاب.

إلى جانب قرارات مجلس الأمن، يتبنى العراق هذه المبادئ في استراتيجيته الوطنية لمكافحة المخدرات، ويواصل التعاون مع المجتمع الدولي لضمان أن تتحمل الدول المتورطة في تسهيل تجارة المخدرات مسؤوليتها القانونية، ولضمان تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

خامساً: دور جامعة الدول العربية

على الصعيد الإقليمي، لا يمكننا إغفال الدور البارز لجامعة الدول العربية في مواجهة هذه التحديات، إذ تبنت الجامعة في عام 2016 قرارًا خاصًا يعزز التعاون العربي لمكافحة المخدرات والإرهاب، و يدعو فيه الدول العربية إلى تكثيف الجهود المشتركة لمكافحة تجارة المخدرات، مع التركيز على تجفيف منابع تمويل الإرهاب.

إن العراق ملتزم بالتعاون مع أشقائه في الدول العربية لتنفيذ هذا القرار، بهدف تعزيز التنسيق الأمني والقانوني على مستوى المنطقة، كما يسعى العراق إلى تبادل المعلومات والخبرات مع الدول الأعضاء في الجامعة العربية لتفكيك الشبكات الإجرامية التي تستغل المخدرات لتمويل الإرهاب.

سادساً: إجراءات وزارة الداخلية في مكافحة المخدرات

لقد تصاعدت خطورة مشكلة الاتجار بالمخدرات وتعاطيها في العراق على مدى العقدين الماضيين، ورغم الجهود الأمنية المبذولة للحد من هذه الظاهرة، إلا أن الإحصائيات تشير إلى زيادة ملموسة في تهريب المخدرات وتزايد أعداد المتعاطين، وهو أمر غير مسبوق في المجتمع العراقي، المعروف بتماسكه الاجتماعي ومحافظته الدينية.

ولأجل مواجهة هذا التحدي، تحركت وزارة الداخلية بخطوات جادة عبر تبني الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية (2023-2025)، والتي استندت إلى المبادئ التالية:

1. قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (50) لسنة 2017: والذي حدد الجرائم المرتبطة بالمخدرات كجرائم خطيرة، وشدد العقوبات على مرتكبيها بهدف الحد من تأثير العصابات الإجرامية التي تحاول تضليل بعض شرائح المجتمع ودفعهم نحو تعاطي المخدرات، وأن هذا القانون يهدف إلى حماية صحة البشر ورفاهيتهم، ومنع زراعة النباتات التي تُستخرج منها المواد المخدرة، وتحديد العقوبات الرادعة.
2. في 27 تشرين الثاني 2022، أقر مجلس النواب العراقي البرنامج الحكومي، والذي تضمن إطلاق حملة وطنية شاملة لمكافحة المخدرات ودعمها تشريعيًا.
3. تم تشكيل اللجنة الأمنية تحت إشراف رئيس مجلس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة، وبرئاسة وزير الداخلية، وعضوية ممثلين عن (وزارة الصحة، جهاز المخابرات الوطني، جهاز الأمن الوطني، هيئة المنافذ الحدودية)، وذلك للقيام بالمهام التالية:
   - ✓ تنسيق الجهود الاستخباراتية لمكافحة المخدرات والحد من انتشارها.
   - ✓ تنسيق الجهود الأمنية والاستخباراتية وإجراء التحقيقات المشتركة لضمان التنفيذ الفعال والمتكامل لمكافحة المخدرات في العراق.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

تتميز هذه الاستراتيجية بتشريع قانون المخدرات المذكور، ووجود إرادة حكومية جادة للقضاء على هذه الظاهرة، فضلاً عن عزيمة وإصرار المختصين من رجال الأمن والضباط لإنجاح هذه المهمة الوطنية.

سابعاً: الأهداف الاستراتيجية لمكافحة المخدرات

وضعت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات أهدافًا ثلاثية الطموح، لمعالجة هذا التحدي المعقد، وتتمثل بما يلي:

أ. تعزيز قدرة الأجهزة المختصة: وذلك من خلال العمل على دعم جهود الأجهزة المعنية بمكافحة الاتجار بالمخدرات والمواد المؤثرة عقليًا، مع فرض رقابة صارمة على السلائف والمواد الكيميائية التي تدخل في صناعتها.

ب. تعزيز التعاون الدولي: وذلك عبر مد جسور التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة في مكافحة المخدرات، وتبادل الخبرات والمعلومات الحيوية لمواكبة أحدث التطورات في هذا المجال.

ج. تطوير الكوادر والآليات: استثمار الدعم والتنسيق مع مؤسسات الدولة المختلفة لتطوير آليات عمل وزارة الداخلية، مع التركيز على تأهيل وتدريب الكوادر، ومواكبة أحدث التطورات التقنية والعلمية في مجالات مكافحة المخدرات.

ثامناً: تنفيذ الاستراتيجية

من أجل تحقيق هذه الأهداف، قامت وزارة الداخلية بإنشاء مكاتب اتصال متخصصة في الدول التي تعد مصدر انطلاق المخدرات نحو العراق، كما اعتمدت أسلوب "التسليم المراقب"، وهو أسلوب مبتكر للتحري والكشف عن هويات شبكات تهريب المخدرات الدولية ومنظميها الرئيسيين، وتقديمهم للعدالة فضلا عن ذلك، تبنت الوزارة تدابير احترازية تهدف إلى الكشف المبكر عن المتعاطين، ما أتاح لهم الفرصة لتلقي العلاج قبل أن تتفاقم حالتهم، وساهم في تحقيق الردع المبكر.

ونظرًا لنقص المصحات ومراكز إعادة التأهيل المتخصصة في معالجة متعاطي المخدرات، بدأت الوزارة في إنشاء عدد من هذه المرافق وتسليمها إلى الجهات المعنية لضمان توفر الرعاية الكافية.

تاسعاً: نتائج جهود وزارة الداخلية

لقد أثمرت الإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية العراقية عن نتائج ملموسة في مكافحة المخدرات، ومن خلال تنفيذ الاستراتيجية، تم تحقيق التالي:

1. إحصائيات 2023: أسفرت العمليات عن القبض على 15,043 تاجر مخدرات، مع إصدار أحكام قضائية بحق 9,458 متهم، كما تم ضبط 3 أطنان و984 كغم من مختلف أنواع المخدرات.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0180403

2. إحصائيات 2024: أظهرت الإحصائيات أن العمليات أدت إلى القبض على 9,895 تاجر مخدرات، مع إصدار أحكام قضائية بحق 5,445 متهم، كما تم ضبط 2 طن و974 كغم من المواد المخدرة.
3. تحسن الأمن الحدودي: من خلال العمليات المشتركة بين مديرية مكافحة المخدرات، وقيادة فرقة الرد السريع، والشرطة الاتحادية، وبدعم من الأجهزة الاستخبارية، شهدنا انخفاضًا ملحوظًا في تهريب المخدرات إلى العراق وتقليص تهريبها إلى دول الجوار. هذا الانخفاض أدى إلى تقليل الطلب المحلي على المخدرات بسبب ارتفاع أسعارها الناجم عن تقييد وصولها للأسواق، وكما هو موضح في أدناه.

المادة	السعر لعام 2023 بالغرام	السعر لعام 2024 بالغرام
الكريستال	15000 – 20000 ألف للغرام الواحد	90000 – 110000 ألف للغرام الواحد
الكبتاجون	1000-1500 للحبة الواحدة	3000-4000 للحبة الواحدة
الماريجوانا	50،000 ألف للغرام الواحد	50،000 ألف للغرام الواحد
الحشيشة	10000-15000 ألف للغرام الواحد	30000-40000 للغرام الواحد

4. أثمرت جهود العراق في المجال الدولي عن إصدار 75 أمر إلقاء قبض دولي خلال الفترة الممتدة من 2023 إلى 2024، وقد تم تنفيذ 10 منها حتى الآن في العام الحالي، وأن هذه الأوامر تعكس التزام العراق بملاحقة المتورطين في تجارة المخدرات عبر الحدود ومحاسبتهم على المستوى الدولي.
5. فحص المخدرات: بادرت وزارة الداخلية العراقية بالتعاون مع الجهات المختصة على إنشاء فرق متخصصة في فحص المخدرات لجميع موظفي الدولة، وطلاب الجامعات، والمقبلين على التعيين في جميع المؤسسات الحكومية، وتمثلت هذه الجهود في ردع المخدرات ونقل المتعاطين الى المصحات الرسمية لغرض العلاج.
6. تهديد المخدرات عبر الحدود الشمالية بسبب الطبيعة الجغرافية المعقدة وجيوب التنظيمات الإرهابية، والمنافذ غير الرسمية في إقليم كوردستان، ونجحت الدولة العراقية في ضرب عدة شبكات لتجار المخدرات في هذه المناطق.
7. انحسار تهريب المخدرات في الجنوب: تشير التقارير إلى تراجع عمليات تهريب المخدرات عبر الحدود الجنوبية، وبخاصة في محافظة ميسان، حيث يعود هذا الانحسار إلى تشديد إجراءات ضبط الحدود،

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

وانخفاض مناسيب المياه في هور الحويزة، بالإضافة إلى العمليات النوعية التي تنفذها مديرية مكافحة المخدرات وبإسناد من فرقة الرد السريع، وتم تنفيذ عمليات كثيرة وضرب الكثير من الأهداف، في ميسان.

عاشراً: دعوة لعقد اتفاقية إقليمية بين العراق وجواره الجغرافي

إن مكافحة تجارة وتهريب المخدرات في العراق والمنطقة تتطلب اتفاقية إقليمية بين العراق وجواره الإقليمي، تراعي خصوصيات كل دولة، وتعتمد على التنسيق الأمني والقانوني المحكم، وتضع الأسس لبناء شراكة إقليمية مستدامة تهدف إلى حماية المجتمعات وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. لتحقيق هذه الأهداف، نقترح اهم البنود التي ترعاها الاتفاقية وهي:

1. تعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي: عبر تبادل المعلومات الاستخباراتية وتنسيق العمليات بين الأجهزة الأمنية في العراق والدول المجاورة، بهدف رصد وتفكيك شبكات تهريب المخدرات.
2. تحسين الرقابة على الحدود: تطوير القدرات التقنية واللوجستية لزيادة فعالية المراقبة الحدودية، ما يسهم في منع تهريب المخدرات عبر النقاط الحدودية المشتركة بين العراق وجيرانه.
3. تطوير برامج توعية وعلاج مشتركة: تنفيذ حملات توعية إقليمية حول مخاطر المخدرات، وإنشاء مراكز علاج وتأهيل للمدمنين بمشاركة الدول المعنية لضمان توفير الرعاية اللازمة.
4. تعزيز التعاون القانوني والقضائي: توقيع اتفاقيات قضائية بين دول المنطقة، تهدف إلى تسهيل عملية تسليم المطلوبين وضمان محاكمات عادلة للمتورطين في تجارة وتهريب المخدرات.
5. إشراك المجتمع الدولي: جذب دعم المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، لتوفير الخبرات والتقنيات المتقدمة التي تدعم جهود مكافحة المخدرات على المستوى الإقليمي.
6. تحسين التشريعات الوطنية: تحديث القوانين والتشريعات المتعلقة بالمخدرات لتكون أكثر فاعلية في مكافحة الاتجار، مع فرض عقوبات مشددة على المتاجرين والمروجين.
7. استخدام التكنولوجيا المتقدمة: تطبيق تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات ورصد الأنشطة المشبوهة بشكل أكثر دقة، مما يسهم في تحديد شبكات التهريب بكفاءة عالية ويسرع من القضاء عليها.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0